مشروع تزويد الكويت بمياه نهر الكارون

م.د. ريّان ذنون العّباسي
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٨/٩/٣ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٩/٢/١٩

ملخص البحث :

شجّع تغاضي الدول الخليجية عن قبول مشروع المياه التركي المعروف بأنابيب السلام، إيران على طرح مشاريع بديلة ترمي إلى تزويد هذه الدول بالمياه العذبة. فأعلنت الحكومة الإيرانية في تموز / يوليو ٢٠٠٠ عن استعدادها لمد خط أنابيب (بري وبحري) يمر تحت مياه الخليج العربي بمحاذاة الساحل الإيراني لينقل المياه من نهر الكارون الواقع جنوب غربي البلاد إلى الأراضي الكويتية.

واجه هذا المشروع مشاكل وصعوباتٍ كثيرة أدت في النهاية إلى تجميد العمل به، وتخلي الكويت عن إقامته في تموز / يوليو ٢٠٠٦ ريثما تتاح الظروف الملائمة لإعادة إحيائه من جديد، مع استمرار العمل في بناء المزيد من محطات التحلية المخصصة لتزويد البلاد بما تحتاجه من مياه، نظراً لما تحتله هذه المشاريع الحيوية من أهمية كبيرة لا يمكن للكويتيين الاستغناء عنها في الوقت الحاضر.

The Project of Providing Kuwait with Waters of Karon River

Lecturer Dr. Rayyan Thanoon AL-Abbasi
University of Mosul /Regional Studies Center

Abstract:

Arab Gulf States, while neglecting the Peace of Pipeline Project with Turkey, have encouraged Iran to present Substitute Projects aiming at Providing these States with Soft Waters . In July 2000 the government of Iran had declared its Preparations to Set up Land and Sea Pipeline passing under waters of Arab Gulf near by the Iranian Shore to transfer Waters of Iran to Kuwait .

This project faced So many troubles and difficulties led to stop it and Kuwait Left it on July 2006 So that suitable conditions might revive it from the beginning. Kuwait was continuing Setting up desalination stations to provide the country with waters and these vital projects are indispensable for Kuwait at present .

المقدمة

شهدت الكويت في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الاستهلاك اليومي لمياه الشرب، مما دفع الحكومة إلى التفكير ملياً في البحث عن وسائل أخرى بديلة لحل أزمتها المائية، بعدما أخذت حدتها تتفاقم تدريجياً جراء تزايد حالات الانقطاع المتكرر للمياه عن الكثير من المدن والقرى الكويتية.

إزاء هذا الوضع الخطير اقترحت الحكومة من أجل معالجة ذلك، إستيراد المياه العذبة من إحدى الدول المجاورة لها ومن بينها إيران(*)، التي وافقت على بيع مياهها من أحد الأنهار القريبة من الكويت، عبر مد خط أنابيب (بري وبحري) يمر تحت مياه الخليج العربي بمحاذاة الساحل الإيراني، لينقل المياه من نهر الكارون عند سد كرخة جنوب غربي إيران إلى الأراضي الكويتية .

ويظهر أن البديل الإيراني لمشروع أنابيب مياه السلام التركي(**) (Peace of Pipeline Project) كان يدور في مخيلة الساسة الإيرانيين، منذ أن حجمت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ دور العراق الإقليمي في المنطقة. وفشل تركيا أيضاً في تسويق مشروعها المائي نحو دول الخليج العربي، فبدا هذا الحلم يراود الحكومة الإيرانية، أملاً في الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية من وراء ترويجها لهذه المشاريع، لعلها تسهم من جديد في تعزيز وتطوير علاقاتها مع بعض الدول الخليجية. وانطلاقاً من هذه الرغبة في إعادة توثيق العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عرضت الحكومة الإيرانية على الكويت في منتصف عام ٢٠٠٠ مشروعاً يهدف إلى تزويدها بالمياه العذبة، عبر مد شبكة أنابيب تبدأ من نهر الكارون ثم تمتد مع محاذاة الساحل الإيراني مروراً تحت مياه الخليج العربي باتجاه الكويت. فأعلنت الحكومة الكويتية موافقتها المبدئية على العرض الإيراني، شرط أن تجري المباحثات التمهيدية بشأنه في نطاقٍ من السّرية التامة والتكتم الشديد ريثما تتاح الظروف المناسبة للإعلان عنه بصورة رسمية من قبل حكومتي البلدين .

يتألف البحث من ثلاثة مباحث رئيسة ، تطرق الأول إلى فكرة نشوء وتطور هذا المشروع ، فيما عالج الثاني بعض الجوانب الفنية والمالية التي تخصه، أما المبحث الثالث والأخير فقد

استعرض موقف المعارضة الكويتية والإيرانية من جدوى إقامة المشروع وتأثيراته المحتملة على أمن واقتصاد البلدين .

المبحث الأول : نشوء وتطور فكرة المشروع

خلال الزيّارة التي قام بها وزير النفط الكويتي سعود ناصر الصباح إلى إيران في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ولقائه بنظيره الإيراني بيجان زامجان، جرت بينهما مباحثات مشتركة تناولت مواضيع بعيدة عن قضايا النفط والطاقة، كان أبرزها مسألة احتياج الكويت لمياه الشرب. ففاتح الوزير الضيّف نظيره الإيراني بشأن إمكانية قيام إيران بمد الكويت بما تحتاجه من مياه عذبة، على أمل أن يخفف ذلك من حجم المشكلة التي بدأت تتفاقم حدتها يوماً بعد أخر لا سيما في أوقات فصل الصيف الحار. فتم على هذا الأساس التوقيع على مذكرة تفاهم أولية سميت بـ(اتفاقية المياه)، تناولت التمهيد لإجراء مفاوضاتٍ رسمية بين الجانبين الكويتي والإيراني لغرض إقامة مشروعٍ مائي مشترك بينهما[١].

وبالفعل عقد الطرفان محادثات ثنائية ناقشا فيها الخطوط العريضة لإنشاء هذا المشروع، أعلن بعدها وزير الكهرباء والماء الكويتي طلال مبارك العيار أن بلاده وافقت مبدئياً على مشروع استيراد مياه الشرب من إيران، بوساطة مد أنبوب بحري تقدر تكاليف إنشائه بنحو (٢,٥) مليار دولار. وأكد الوزير أيضاً أنه تم اعتماد كافة الجوانب الفنية للمشروع، ولم يتبق سوى اعتماد الكلفة المالية التي تعد المحك الرئيس لتنفيذه بعد إجراء تقييمات شاملة لجدواه الاقتصادية[٢].

وفي أثناء الزيّارة التي قام بها وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء الكويتي آنذاك صباح الأحمد الصباح برفقة طلال مبارك العيار إلى إيران في (١١-١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، قام الأخير بالتوقيع على مذكرةٍ أخرى مع الجانب الإيراني لكي تكون مقدمةً لإعداد اتفاقية ثانية حول المشروع[٣].

ولتنفيذ ما جاء في هذه المذكرة شكّل الطرفان لجنة مشتركة لدراسة الجوانب التفصيلية لمشروع المياه المرتقب تنفيذه، قرر بعدها البلدان تأليف كونسرتيوم[٤] ثلاثي تشارك فيه الكويت وإيران بنسبة (٣٥%) لكلٍ منهما وشركة بريطانية بنسبة (٣٠%). وقد صّرح المسؤولون الإيرانيون، أن قيمة العقد والشركات التي سوف يتم اختيارها لتنفيذ المشروع ستحدد بعد الانتهاء من جميع الدراسات التي ستقوم بها اللجنة المذكورة لاحقاً[٥].

في أعقاب ذلك تكثّفت اللقاءات والزيارات الرسمية بين وفود البلدين ففسح هذا الانفتاح المجال أمامهما لوضع النقاط على الحروف، تمثل ذلك باللقاء المهم الذي ترأسه الوكيل المساعد لشؤون التخطيط في وزارة الطاقة الكويتية يوسف الهاجري والوفد الإيراني بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، ناقشا فيها مسودة الاتفاقية التي تخص مشروع تزويد الكويت بالمياه

الإيرانية. أعلن بعدها الهاجري أن الجانبين قاما بمناقشة الأحرف الأولى للاتفاق الذي يقضي بإيصال المياه الصالحة للشرب من إيران إلى الكويت عبر الخليج العربي، مضيفاً أن مسودة الاتفاقية سوف يجري عرضها على وزيريّ الطاقة في كلا البلدين في وقتٍ لاحق[٦].

وفيما يتعلق بأسباب التأخير في إنجاز مشروع المياه المشترك المزمع إنشاؤه بين الدولتين، والعقبات الأخرى التي تحول دون الإسراع في تنفيذه، أجاب الهاجري عن ذلك قائلاً: " مشروع المياه حيوي بالنسبة إلى الكويت وإيران ويصب في مصلحة البلدين.. لذا فهو بحاجةٍ إلى دراساتٍ اقتصادية مستفيضة وطرح مناقصات، وتحديد أسعار وغير ذلك من الأمور" [٧].

بيد أن الحكومة الإيرانية حاولت في إحدى اجتماعاتها أن تناقش هذا المشروع داخل البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي)، إلا أن بعض المصادر غير الرسمية أشارت إلى وجود ملاحظاتٍ سياسية أثارها بعض النواب حالت دون الموافقة على التوقيع النهائي للاتفاق الخاص بالمشروع[٨].

١- انعقاد المفاوضات بين الجانب الكويتي والكونسرتيوم الثلاثي

في أعقاب إعلان الكويت موافقتها المبدئية على العرض الإيراني بتزويدها بمياه نهر الكارون[٩] ، أعلن وزير الكهرباء والماء الكويتي عادل صبيح أن بلاده اشترطت على الجانب الإيراني لقبول هذا العرض أن يكون سعر الغالون مناسباً من حيث التكاليف مقارنةً بأسعار التحلية السائدة في الكويت، علماً أن نفقات تحلية الألف غالون من المياه لا تتجاوز الدولارات الستة [١٠].

بالمقابل سارع كونسرتيوم ثلاثي مؤلف من اتحاد عدة شركات استثمارية معروفة وهي شركة (مياه الخليج الكويتية) وشركة (المرافق الخليجية) التي أسسها مديرون سابقون لمجموعة تايلور ودروو(Taylor Woodrow) البريطانية، وشركة (استثمارات الطاقة الإيرانية)، إلى تقديم عرضٍ خاص للحكومة الكويتية، يرمي إلى سحب المياه من نهر الكارون باتجاه الكويت لنقل حوالي (٢٠٠) مليون غالون يومياً ، عبر مد خط أنابيب بري وبحري يبلغ طوله أكثر من (٣٠٠) كم[١١] .

وقد كشفت صحيفة الرأي العام الكويتية في عددها الصادر يوم الجمعة ١٤ تموز / يوليو ٢٠٠٠ النقاب عن قيام وزارة الكهرباء والماء الكويتية، بإجراء مفاوضاتٍ مباشرة مع الكونسرتيوم المذكور، وصلت فيها المباحثات بين الجانبين إلى مراحل متقدمة طرح خلالها المفاوض الكويتي (وزارة الكهرباء والماء) عدداً من الشروط التي ينبغي أن تتضمنها (اتفاقية المياه) [١٢] ، أهمها:

١- أن تتم عملية تنقية المياه داخل الكويت وليس خارجها بوساطة استخدام فلاتر وأجهزة حديثة متطورة .

٢- أن تتحمل الشركة المذكورة التكاليف المالية لإيصال المياه إلى الكويت، عبر بناء خط أنابيب بحري شبيه بالخط الذي ينقل المياه إلى جزيرة فيلكا[١٣] الواقعة شرق الكويت، وهو نوع من الأنابيب المحمية ضد التآكل بفضل ما يسمى بالحماية السالبة .

٣- أن تتضمن اتفاقية المياه قيام إيران بتزويد الكويت بالمياه العذبة لمدة تتراوح بين (٢٠-٣٠) سنة.

كما أشارت الصحيفة المذكورة إلى أنه بالامكان الاستفادة من خط الأنابيب الممتد من جزيرة فيلكا إلى الكويت، بحيث يكون مكملاً للخط المقترح مده من إيران إلى هذه الجزيرة في حالة ما إذا تبين أن ذلك أفضل بكثير من إقامة خطٍ مباشر لنقل المياه إلى الكويت[١٤].

كان رد اتحاد هذه الشركات ايجابياً للغاية تمثل بإمهاله مدة زمنية أمدها ستة أشهر لكي يقوم بدراسة هذه المقترحات دراسة تفصيلية، ومن ثمَ إعطاء موافقته النهائية عليها بعد إبلاغ الجهات الكويتية ذات العلاقة برده الأخير على تلك الشروط خلال الأشهر الست المتبقية من السنة تمهيداً لإجراء المفاوضات النهائية بخصوص مستقبل إقامة هذا المشروع[١٥].

على صعيدٍ أخر تراجع الكونسرتيوم عن عرضٍ مماثل كان قد قدمه إلى دولة قطر لنقل المياه من إيران أيضاً[١٦]، بسبب الشكوك الكثيرة التي حامت حول جدواه الاقتصادية من جهة، وكذلك لارتفاع تكاليف بناء الأنبوب المقترح مده إليها من جهةٍ ثانية[١٧].

٢- عروض ومقترحات الشركات الاستشارية لتزويد الكويت بالمياه الإيرانية

بعد إعلان الكويت موافقتها الرسمية على قيام إيران بتزويدها بالمياه، سارعت العديد من المؤسسات الاستشارية من القطاع الخاص وغيرها، إلى تقديم عروضها ومقترحاتها بشأن المشاركة في بناء هذا المشروع الذي يعد من أكبر مشاريع نقل المياه في العالم. وكان من أبرز هذه الشركات هي:

١- اتحاد الشركات الكويتية-البريطانية-الإيرانية (الكونسرتيوم الثلاثي)

وهو ائتلاف مشترك مؤلف من اتحاد ثلاث شركات استثمارية كبيرة قامت بتقديم مقترحاتها إلى الحكومة الكويتية بخصوص جلب المياه من إيران لمدة (٣٠) عاماً، بعد أن استطاعت شركة (استثمارات الطاقة الإيرانية) إحدى شركات هذا الكونسرتيوم الحصول على الحقوق الحصرية لتصدير المياه العذبة إلى الكويت[١٨].

في بداية الأمر قدمت الشركات الثلاث مقترحاً يهدف إلى ضخ المياه من إيران باتجاه جزيرة بوبيان[١٩]، لكن المسؤولين الفنيين ارتاؤا تعديل الاقتراح المذكور بأن يكون هنالك خط من الأنابيب يمتد من الأراضي الإيرانية عند سد كرخة[٢٠] إلى الشاطئ الإيراني على الخليج العربي بطول (٣٠٠) كم وقطر (٢,٧٤) م، بعدها يتم نقل هذه المياه عبر الخليج بوساطة خطين من الأنابيب يبلغ طول كل منهما (٢١٠) كم وبقطر (١,٤٢) م لكلٍ منهما أيضاً[٢١] .

٢- مؤسسة الخليج (Gulf Utilities)

وهي شركة بريطانية تتخذ من لندن مقراً رئيساً لها، استطاعت أن تعقد مع الحكومة الكويتية مفاوضاتٍ شبه رسمية أعلى في مستواها من تلك المباحثات التي جرت مع منافساتها من المؤسسات الأخرى. وفي أعقاب الانتهاء من هذه المحادثات أعلنت المؤسسة المذكورة في شباط / فبراير ٢٠٠١ أنها على وشك التوقيع على عقدٍ مع الجانب الكويتي بشأن مد أنبوب بحري لجلب المياه من سد كرخة الواقع في إقليم الأحواز (خوزستان) إلى الكويت[٢٢].

ولم يكد يمضي عدة شهور على الإعلان حتى عادت الشركة من جديد لتصّرح في ١٨ حزيران / يونيو من العام نفسه، أن الكويت وإيران وافقتا على العرض الخاص بنقل المياه عن طريق أنبوب يبلغ طوله (٥٥٠) كم ، يبدأ من سد كرخة الواقع في المناطق الغربية من الأراضي الإيرانية على امتداد (٣٠٠) كم، مروراً تحت مياه الخليج العربي لمسافة تبلغ (٢٢٠) كم قبل بلوغه السواحل الكويتية متجنباً بذلك المرور في الأراضي العراقية[٢٣] !! .

وتوقع المسؤولون في هذه الشركة أن يتم التوقيع على العقود التمهيدية الخاصة بالمشروع بين شركتهم وكلٍ من الكويت وإيران في غضون ستة أشهر لكي يتم بعدها الاستعداد مباشرةً بإنشاء الأنبوب المقترح الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٠٥[٢٤] .

من خلال ما تقدم، يتضح لنا وجود نوعٍ من التنسيق والاتصال المباشر غير المعلن بين الكويت وإيران بشأن إيجاد صيغة تفاهم مشترك لإقامة مشروع المياه بينهما، الأمر الذي دفع بعض الشركات العالمية إلى الإسراع في الإعلان عن خططها ومقترحاتها الفنية بشأن إقامة هذا المشروع لغرض نقل المياه العذبة من إيران إلى الكويت. ولأجل تحقيق ذلك دخلت بعض هذه الشركات في مباحثات رسمية مع المفاوض عن الحكومة الكويتية هي وزارة الكهرباء والماء

(الطاقة)، قدم فيها كل طرف عدداً من الشروط والمقترحات التي رأى أنها تصب في مصلحته. وفي الوقت الذي اتفقت فيه جميع الآراء على أن يكون سحب المياه من نهر الكارون قرب سد كرخة، إلا أنها اختلفت في مسألتين فنيتين، الأولى تتعلق بطول وقطر الأنبوب المقترح مده إلى الكويت، والثانية تخص التكاليف المادية التي سيتم عن طريقها تمويل وبناء هذا المشروع الكبير.

المبحث الثاني : الجوانب الفنية للمشروع

١- المواصفات الهندسية

يعد مشروع إيصال المياه العذبة من إيران للكويت واحداً من أهم وأكبر مشاريع المياه الاستراتيجية التي يجري التخطيط لإنشائها في منطقة الخليج العربي. وتبرز هذه الأهمية في إمكانية توسيع نطاق الاستفادة من هذا المشروع ليشمل دولاً خليجية أخرى غير الكويت في حالة إذا ما نجح الجانبان الكويتي والإيراني في تحقيق أفضل النتائج والأهداف المتوخاة من وراء تنفيذهم لهذا المشروع في المستقبل[٢٥].

يتألف مشروع تزويد الكويت بالمياه الإيرانية من شبكة واسعة من الأنابيب تمتد من جنوب غربي إيران في منطقة الأحواز وبالتحديد من نهر الكارون عند سد كرخة، بعدها يواصل الأنبوب مروره باتجاه المدن الإيرانية مثل المحمرة وعبادان إلى أن يجتاز مياه الخليج العربي، عن طريق مد أنبوب بحري يتجنب المرور في الأراضي العراقية وصولاً في النهاية إلى الكويت[٢٦].

كما سيجري أيضاً إنشاء مجموعةٍ أخرى من المشاريع الثانوية المكملة للمشروع الرئيس، مثل محطات الضخ ومعامل التصفية لمعالجة المياه التي اقترح الجانب الكويتي بناءها على أراضيه، وكذلك بناء مستودعات أخرى للخزن وغيرها من الوحدات الضرورية في كلٍ من الكويت وإيران [٢٧].

أما طول الأنبوب المقترح مده فقد تباينت التقديرات الهندسية بشأنه فتارة تذكر أن طوله (٥٠٠) كم ومرة (٥٢٠) كم وأخرى (٥٥٠) كم . ولعل هذا الاختلاف يعود إلى طبيعة الدراسات الفنية المقدمة من قبل الشركات الاستثمارية التي أبدت استعدادها لإنشاء هذا المشروع [٢٨].

على أية حال فان معظم الدراسات أجمعت على أن الطول الكلي للأنبوب المقترح مده من إيران للكويت يبلغ (٥٢٠) كم، منها (٣٢٠) كم على سطح الأرض و(٢٠٠) كم تحت مياه الخليج العربي. والغرض من ذلك تفادي مرور الأنبوب في الأراضي العراقية[٢٩]. وبالنسبة لسحب المياه فانه سيكون من نهر الكارون عند سد كرخة جنوب غربي إيران وهو أكبر السدود الترابية في الشرق الأوسط، بعدها يتم نقل المياه إلى منطقة التجميع وصولاً إلى محطة الزور

الواقعة جنوب الكويت[٣٠]. تبلغ كمية المياه التي سوف ينقلها الأنبوب حوالي(٢٠٠) مليون غالون أي ما يعادل (٩٠٠) الف م٣ من المياه يومياً[٣١].

٢- مسألة التمويل:

تشير التقارير إلى أن مسألة تمويل المشروع سوف تقع مناصفةً على عاتق كلٍ من الكويت وإيران والشركة المنفذة. أما تكاليف البناء والإنشاء فتقدر بحوالي (١,٥-٢) مليار دولار وهو رقم شديد الاعتدال بالقياس إلى جدواه الاقتصادية[٣٢].

٣- مدة تنفيذ المشروع

نصّ البروتوكول الموقّع بين الكويت وإيران في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ على ضرورة الانتهاء من بناء هذا المشروع وبقية ملاحقه الأخرى في غضون ثلاث سنوات كحدٍ أقصى بعدها يتم استثمار المشروع[٣٣]. وبالنسبة للفترة الزمنية التي سيتم إسالة المياه العذبة للكويت فقد حددها الاتفاق المذكور بـ(٣٠) عاماً[٣٤].

المبحث الثالث : المعارضة الكويتية - الإيرانية للمشروع

أثار مشروع جلب المياه من إيران جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية الكويتية والإيرانية معاً، تباينت فيه المواقف وردود الأفعال بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهذه الخطوة التي عدت في نظر الحكومة الكويتية بدايةً مشجعة نحو تحقيق انفراج حقيقي لحل مشكلة المياه في البلاد. فيما وقف بعضهم موقف المنتقد والمعارض لإقامة هذا المشروع لما ينطوي عليه من مخاطر سياسية واقتصادية ومالية لا يمكن تلافيها بأي شكلٍ من الإشكال .

يتمحور الحديث في هذا المبحث عن موقف البرلمان في كلٍ من الكويت (مجلس الأمة) وإيران (مجلس الشورى) من مشروع استيراد وتصدير مياه الشرب. وكيف انبرى بعض الأعضاء فيهما إلى الإعلان صراحةً عن رفضهم لهذه الفكرة جملةً وتفصيلاً، وانتقادهم لاتفاق البلدين على إقامته دون الرجوع إلى مواد الدستور واستشارة البرلمان في ذلك .

١- موقف مجلس الأمة الكويتي

في أوائل عام ٢٠٠٠ طرحت الحكومة الكويتية على جدول أعمالها مقترحاً يتناول إمكانية الاستفادة من المياه الإيرانية في سد احتياجات البلاد من الماء. فبدأ مجلس الوزراء بمناقشة هذه الفكرة ودراستها دراسة تفصيلية لاختيار لجنة فنية مختصة توكل إليها مهمة الاتصال مع الجانب الإيراني للتنسيق بشان الموضوع. وبالفعل تهيأت الظروف الملائمة لمناقشة

ذلك أثناء اللقاء الذي عقد بين وزيريّ النفط الكويتي والإيراني في طهران منتصف تموز / يوليو من العام نفسه، أسفرت عن التوقيع على اتفاقين مهمين الأول اختص بالنفط والثاني بالمياه، لكن الذي حصل أن البرلمان الكويتي تفاجأ بعد مرور فترة قصيرة بإعلان حكومته موافقتها المبدئية على مشروع تزويد الكويت بالمياه الإيرانية دون الرجوع إليه أو حتى استشارته مما اغضب ذلك بعض النواب فيه، فطالبوا الحكومة باستجواب وزيريّ النفط والطاقة (الكهرباء والماء) من أجل معرفة تفاصيل هذا الاتفاق وملابساته وكيف تطور حتى وصل الأمر إلى هذا النحو[٣٥].

وبالفعل استضاف مجلس الأمة وزيريّ النفط والكهرباء والماء، حيث اتسمت جلسات الاستجواب والمناقشات التي دارت داخل أروقة المجلس، بالصراحة التامة والحرية المطلقة في التعبير عن الرأي. كما عبّرت الملاحظات التي تقدم بها بعض النواب ممن قاموا باستجواب الوزراء، عن حرصهم تجاه عدم تأثر مصالح البلاد بهذا المشروع وهذا ما تبين من خلال التساؤلات والإيضاحات التي طرحت من قبل الجانبين[٣٦].

ففي منتصف عام ٢٠٠١ استجوب البرلمان خلال انعقاد اجتماعه الدوري كلاً من وزيريّ النفط والكهرباء والماء، فوجّه إليهما بعض النواب عدداً من الأسئلة والاستفسارات التي تخص عمل ونشاط وزارتيهما كان أبرزها الطلب الذي وجهه النائب مرزوق الحبيني إلى وزير الكهرباء والماء، حول تزويده بصورٍ (نسخٍ) من الوثائق التي تتعلق بالمشروع وهذا نص الطلب الذي تضمن أسئلةً مختلفة أهمها:

"السؤال الثاني: تناولت الصحف المحلية خلال الأيام الماضية الموضوع الآتي: إن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة برئاسة وزير الكهرباء والماء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل لمناقشة المستثمرين في مشروع جلب المياه من جمهورية إيران الإسلامية. ونظراً لأهمية هذا المشروع وحيويته على المدى القريب والبعيد من النواحي المالية والفنية والسياسية والأمنية وما يتطلبه من تكاليف مالية وحاجته إلى دراسات مستفيضة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ومدى تأثيره على المتطلبات المحلية للاستهلاك الحالي والمستقبلي لمياه الشرب ورغبة في معرفة جميع التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع، يرجى تزويدنا بالوثائق التالية:

١- صورة من جميع الدراسات ومحاضر الاجتماعات التي تمت فيها مناقشة هذا الأمر بما في ذلك الاجتماعات التي تمت مع الطرف الإيراني، وصور من جميع المراسلات التي تبادلتها الوزارة مع جميع الأطراف بما في ذلك العروض المقدمة في هذا الشأن.

٢- بيان الجدوى الاقتصادية بما في ذلك مدة العقد وكمية المياه وتكلفتها لكل ألف غالون، ومقارنة ذلك بالمصادر الحالية للحصول على المياه الصالحة للشرب في دولة الكويت.

٣- بيان الضمانات لاستمرار تدفق المياه من خلال هذا المشروع والآثار الاستراتيجية للاعتماد على هذا المورد كأحد المصادر لتوريد المياه لدولة الكويت، ومدى تأثير ذلك على البدائل الأخرى، ومدى تأثيره على الاستمرار في إنشاء محطات التحلية في المستقبل "[٣٧].

ونظرة تحليلية لأهم ما ورد في السؤال المطروح على الوزير الكويتي من قبل عضو البرلمان يتضح وجود الملاحظات التالية:

١- لم يكن أغلب أعضاء البرلمان (مجلس الأمة) على اطلاعٍ واسع بالخطوة التي أقدمت عليها الحكومة الكويتية عندما طلبت من إيران تزويدها بالمياه، خصوصاً وان وزارة الكهرباء والماء خوّلت من جانب الحكومة للتفاوض مع الطرف الإيراني نيابةً عنها دون الرجوع إلى البرلمان تمهيداً لإطلاعه والحصول على موافقته المبدئية بذلك.

٢- عدم استشارة أعضاء البرلمان في المسائل الفنية والهندسية التي تخص جوانب المشروع مثل طول الأنبوب المقترح مده إلى الكويت، وفترة العقد المبرم بين الدولتين والكميات المنوي تزويدها، وعروض الشركات الاستشارية وغيرها من الأمور الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع.

٣- هنالك مسألة جوهرية أخرى على جانبٍ مهم من الحساسية والخطورة لطالما أدركها جميع النواب الكويتيين في دورات البرلمان السابقة، وتتعلق بقضية الضمانات وعدم استغلال المياه للضغط على الكويت وابتزازها. فهاجس الخوف والشك ظل ملازماً للكويت تجاه أي مشروع يطرح على الساحة السياسية في البلاد.

وفي مطلع عام ٢٠٠٢ عقد البرلمان جلسةً أخرى لمناقشة مشروع المياه المقترح إقامته مع إيران، فأثار بعض النواب تساؤلات كثيرة، اتسم بعضها بالجرأة والصراحة عند مناقشتهم لبعض القضايا الحساسة ومنها على سبيل المثال ما دار بين النائب وليد الجري ونائب رئيس مجلس الوزراء- وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة- محمد ضيف الله شرار، من حوارٍ ونقاشٍ مستفيض طرح فيها النائب الجري على المسؤول الحكومي بعضاً من الأسئلة أهمها:

١- على أي أساس تقوم اليوم قضية جلب المياه من إيران ؟ .

٢- ما هي الشروط والمعايير التي توفرت لاختيار الشركة الأهلية المكلّفة بجلب المياه من إيران ؟ .

٣- هل صحيح أن هذه الشركة سوف تقوم ببيع المياه القادمة من إيران دون أن تتدخل الحكومة في ذلك ؟ .

وبعد أن انتهى عضو البرلمان من طرح استفساراته النيابية رد عليه الوزير الضيّف قائلاً: "..أما المياه جلب المياه من إيران فهذه قضية وردت في برنامج عمل الحكومة وقلنا إحنا هذه أحد الموارد اللي مهمة فعلاً ونحن ملتزمون بنصوص الدستور وحق المجلس وحق الإخوة

النواب في هذا المجلس أن يوقفونا إذا تجاوزنا النصوص الدستورية هذا حق مطلق ونعترف لهم فيه وإذا رأوا أن هنالك خللاً في هذا الجانب ونحن معهم أن نصلح هذا الخلل فما نحن متعمدون بان نتجاوز الدستور أو القوانين أو نضع يعني أمور مالها مبرر في هذا الجانب نحن ملتزمون وهمنا فعلاً يعني مصلحة البلد.." [٣٨].

لكن الجريّ سرعان ما اعترض على هذه الإجابة معلقاً عليها بالقول: ".. يقوم نائب رئيس الوزراء يقول لي والله إحنا هذول بيجيبون شركة خاصة بتجيب مياه، لن نلزم في ما حنا ملتزمين في شراء هذه المياه..لا إنت ملتزم، إنت ملتزم بشراء هذه المياه بالنهاية. هذه المادة (٧٠) من الدستور[٣٩] واضحة اللي تترتب عليها التزامات خارج الميزانية. هذه الاتفاقيات يجب أن تعرض في هذا المجلس، هذا الجانب الدستوري والقانوني لكن الجانب الفني والسياسي في هذا الأمر شلون، شلون إحنا نعطي ناس مجموعة تروح هناك وتجيب الماء ولا تقام قواعد المساواة والشفافية والعدالة ونقول بالنهاية تعالوا تصرفوا ؟ لا إحنا نقول لكم إياها بكل وضوح في هذا المجلس هذه القضايا، هذه القضايا لن تمر بهذه السهولة"[٤٠] .

يتضح من خلال هذا النقاش أن الاتفاق الذي أبرم بين الكويت وإيران حول مشروع بيع المياه ، كان ينبغي عرضه في البداية على برلمان البلاد قبل التوقيع عليه طبقاً لما ورد في نص المادة (٧٠) من الدستور الكويتي، غير أن هذا لم يحصل مما دفع بعض النواب إلى التعبير صراحةً عن امتعاضهم لما حصل، مطالبين المسؤولين في الحكومة عدم تكرار ذلك في المستقبل والا فان الأمور لن تسير كما كانت تجري في السابق من يسرٍ وسهولة.

٢- موقف مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

عارض بعض النواب الممثلين لمنطقة الأحواز في البرلمان الإيراني مشروع بلادهم لتزويد الكويت بالمياه، ووقف أغلبهم موقف الند بالند تجاه إصرار حكومتهم على تنفيذ مشروعها ومحاولة التصديق عليه. فقد رأى النائب ناصر السوداني، أن أي مشروعٍ يقام لنقل المياه من هذا الإقليم لابد أن يحتاج إلى دراساتٍ مستفيضة مبنية على أساس الواقع، تستطيع أن تلبي الاحتياجات الضرورية لسكانه وبقية المتطلبات الحياتية الأخرى[٤١].

وطالب السوداني أيضاً الجهات الحكومية، بأن تقوم بإعداد المزيد من الدراسات الفنية حول استثمار المياه الجارية في هذا الإقليم على المستوى المحلي، لكي يتم التفكير بعدها بنقل الفائض منها إلى بقية أقاليم البلاد أو تصديرها إلى الدول المجاورة القريبة مثل الكويت بدلاً من أن تذهب إلى الخليج العربي هباءً دون أن يحاول أحد الانتفاع منها[٤٢] .

ويعّلل السوداني سبب معارضته لمشروع تصدير المياه الإيرانية وتسويقها إلى الجارة الكويت بقوله، إن في إقليم الأحواز مساحاتٍ كبيرة من الأراضي الزراعية التي تفتقر إلى مياه الريّ، وان الأهالي فيها يخشون أن تتحول أراضيهم الخصبة إلى صحراء قاحلة وأرض بور[٤٣].

ويضيف هذا النائب انه لا يرفض نقل الماء إلى الكويت أو حتى جلبها إلى أبناء وطنه في إقليميّ كرمان ويزد، لأنه يرى أن الكويتيين هم امتداد لأهله وتربطهم علاقات وطيدة قائمة على أسس دينية وتاريخية، ويهمه كثيراً أن تساهم بلاده في رفع معاناتهم وتلبية احتياجاتهم منها، فهذا الأمر يساهم في تعزيز وتعميق العلاقات بين الشعبين الجارين. ولكن هنالك في نفس الوقت نسبة مرتفعة جداً من البطالة تنتشر في هذا الإقليم ، فإذا ما تم استثمار الأراضي الزراعية عبر توفير مياه الريّ لها، فسيصبح بالإمكان امتصاص حالة البطالة فيها وإحياء أراضي أخرى تساهم في دعم الاقتصاد الوطني للبلاد[٤٤].

٣- موقف الأكاديميين الإيرانيين من المشروع

لم ينحصر نطاق المعارضة الرسمية ضد هذا المشروع على بعض نواب البرلمان الإيراني فقط بل تعداه ليشمل أيضاً طبقة الأكاديميين وأساتذة الجامعات الإيرانية. فقد رفع نحو (١١٥) أكاديمياً إيرانياً من أساتذة جامعة الشهيد جمران في مدينة الأحواز، رسالةً إلى البرلمان طالبوا فيها بعدم المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتصدير المياه من جنوب إيران إلى الكويت، بحجة أن المشروع سيضر بالاقتصاد الإيراني وبالحالة الأمنية في إقليم الأحواز[٤٥]. وكانت بعض الصحف الكويتية قد نشرت في وقتٍ سابق مقتطفات مهمة من هذه الرسالة، أجملت فيها وجهة النظر الشخصية التي يراها هؤلاء الأكاديميون تجاه المشروع نذكر منها:

١- يحتاج هذا المشروع أولاً إلى إنشاء مراكز عملاقة، والى شبكة أنابيب طويلة تقام على اليابسة وتحت البحر وهذه بمجموعها تتطلب توفير رأس مالٍ كبيرٍ جداً.

٢- بما أن التسويق سيكون لجهةٍ واحدةٍ فقط فان المشروع سيصبح هشاً، وستواجه البلاد في المستقبل مشاكل حقيقية، وفي المحصلة النهائية ستكون هنالك علامات استفهام كثيرة تتعلق بمدى الحصول على إيراداتٍ مالية مستقرة وفق تقدير الموقعين على هذه الرسالة[٤٦] .

في ضوء ما تقدم، يتضح لنا وجود قلقٍ إيراني كبير يتعدى درجة الخوف على اقتصاد البلاد، يتخذ أبعاداً أمنية واستراتيجية تعكس بمجملها طبيعة النظرة الإيرانية تجاه السواحل الجنوبية المطلة على الخليج العربي حسب ما يراه هؤلاء الأكاديميون، إذ أن حجم المياه التي يراد تسويقها هي أكبر بكثير من حاجة الشعب الكويتي، ومن هنا سوف تأخذ هذه المياه طريقها إلى تطوير الإنتاج الصناعي وغيره من المشاريع المهمة التي ستجعل من الكويت منافساً حقيقياً لإيران، وهذا ما يفضي إلى أن تتعّرض بعض القضايا في البلاد لتحدياتٍ مصيرية شتى[٤٧] .

إذن دفعت هذه الأسباب جميعها الكويت في النهاية إلى إيقاف مشروعها مع إيران بشأن جلب المياه إليها عن طريق نهر الكارون، حيث أعلنت بعض الجهات الحكومية المختصة في ٩ تموز / يوليو ٢٠٠٦، أن المباحثات الخاصة بتنفيذ المشروع تم إيقافها بسبب الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة حالياً، خصوصاً فيما يتعلق بأوضاع العراق والملف النووي الإيراني، فضلاً عن ضخامة المشروع ودخول عدد من الشركات العالمية كطرفٍ مساهم فيه[٤٨].

وبحسب هذه المصادر فان مجلس الوزراء الكويتي قرر صرف النظر نهائياً عن إقامة هذا المشروع الذي لم يعد ذا أولوية كبيرة للبلاد كما كان في السابق، إذ أصبح التركيز الان منصباً على تنفيذ المشاريع الكبرى الخاصة بزيادة إنتاج المياه المحلاة لكل من محطات (الزور الشمالية والشعيبة والصبية)، وان العمل جارٍ لتوسيع المحطات الحالية من أجل زيادة المقطرات والمصافي[٤٩] .

وبموازاة ذلك تباين الموقف الإيراني من مسألة إلغاء تنفيذ مشروع المياه مع الكويت، ففي البداية أعلنت وزارة الطاقة الإيرانية انه تم صرف النظر عن الاتفاق الثنائي الخاص ببيع المياه للكويت بسبب عدم تنفيذ المشروع في الوقت المحدد. وذكر مساعد وزير الطاقة رضا اردكانيان: " أن مذكرة التفاهم الخاصة ببيع المياه والموقعة من قبل الوزيرين الإيراني والكويتي ألغيت بشكلٍ تلقائي، وذلك بسبب عدم تنفيذ كافة التشريعات القانونية اللازمة في الفترة المتوقعة في مذكرة التفاهم" [٥٠] .

بينما أوضح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي في معّرض رده على سؤالٍ لصحيفة الرأي العام الكويتية، في شأن الأسباب التي دعت إيران إلى اعتبار هذه الاتفاقية ملغاةً في بداية الأمر بقوله: " لقد وقعّنا مع الكويتيين على مذكرة تفاهم لتصدير المياه إلى الكويت، وقد حددت فترة زمنية لهذه الاتفاقية، وهذه الفترة انتهت أخيراً، ربما أن الاتفاقية كانت مبرمة بين الحكومتين فانه كان من المقرر أن يصادق عليها حتى يتسنى بعد ذلك لبرلماننا المصادقة عليها "[٥١].

الخاتمة

لم يكد يمضي عدة سنوات على توقيع الاتفاق الخاص بتزويد الكويت بمياه نهر الكارون أواخر عام ٢٠٠٣، حتى أعلنت الحكومة الكويتية رسمياً إلغاءه وإيقاف العمل به من جانبٍ واحد. ويمكن توضيح أهم النتائج التي توصل إليها البحث في هذا المجال بالاتي:

١- شعور الكويت بان أمنها الوطني سيصبح في المستقبل بيد إيران، فالمياه التي ستباع إليها سوف تجري عبر أنابيب لها مفاتيح ومغاليق يشرف عليها الإيرانيون بأنفسهم، وليس كما يتوقعه بعض الكويتيين من أن الماء المباع إليهم سينساب عبر مجاري طبيعية تمر نحو اتجاهات عديدة لتصب في النهاية داخل مصبات جغرافية طبيعية أخرى.

٢- أفرزت الانتقادات الكثيرة والمعارضة الرسمية التي أثيرت من قبل الأوساط السياسية في الكويت وإيران ، نتائج خطيرة على مستقبل إقامة المشروع لدرجة أن بعضهم شكّك في مدى خروج الطرفين بنتائج ايجابية تحقق اهدافهما الطموحة التي طالما تطلعا إلى تحقيقها معاً. فقد عارض كل من مجلسيّ الأمة الكويتي والشورى الإيراني مشروع التصديق على اتفاقية استيراد المياه العذبة، ووقف بعض نوابهما موقف المتصدي والرافض لتنفيذ هذا المشروع لما ينطوي عليه من مخاطر وأثارٍ عديدة تمس بشكلٍ مباشر أمن البلدين واقتصادهما الوطني.

إزاء ذلك أعلنت الحكومة الكويتية في النهاية تغاضيها عن قبول مشروع المياه الإيراني بسبب الأحداث الدولية التي مرت بها منطقة الخليج العربي آنذاك من جهة، وبسبب العوامل الطبيعية المتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار وازدياد موجات الجفاف التي تعرضّت لها الأقسام الجنوبية من إيران ، وكذلك رغبة بعض السكان المحليّين الذين يعيشون في الوسط استغلال تلك المياه والاستفادة منها لكونها تعتبر من أكثر المناطق الصحراوية جفافاً في البلاد من جهةٍ ثانية.

المصادر والهوامش

(*) جرت محاولات عراقية سابقة في العهدين الملكي والجمهوري لتزويد الكويت بمياه شط العرب ، فتم في شباط ١٩٦٤ التوقيع على اتفاقية تنفيذ هذا المشروع بين حكومتي البلدين، نصّ أحد بنودها على قيام العراق بتزويد الكويت بالمياه لمدة (٩٩) سنة وبدون أي مقابل، لكن العوامل السياسية والفنية والمالية وقفت عائقاً أمام تحقيق ذلك مما أدى إلى تغاضي النظر عنه أيضاً. لمزيدٍ من التفاصيل عن هذا المشروع ، ينظر: فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق ، المياه والسكان في الكويت، ط١،(الكويت،دار ذات السلاسل، ١٩٧٤)، ص ٩٧.

(**) تعود فكرة ظهور هذا المشروع إلى عام ١٩٨٢ عندما جرى التفكير في نقل المياه من تركيا إلى المملكة العربية السعودية من قبل لجنة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء اجتماعها في جدة. وذلك بمد خط أنابيب يبلغ طوله (٣٧٥٠) كم من الاسكندرون في تركيا إلى الموصل وبغداد في العراق ثم إلى الكويت، ومنها إلى الظهران ومكة المكّرمة والمدينة المنّورة في السعودية. وقدّرت كلفة إنشائه بـ(٥٦٠) مليون دولار. وبعد مرور سنوات ظهر هذا المشروع بشكلٍ جديد روّج عنه الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال من عام ١٩٨٧ ولغاية عام ١٩٩١، ويتضمن مد أنابيب إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي لتزويدها بمياه نهريّ سيحان وجيحان اللذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط قرب الحدود السورية – التركية المشتركة. وقدّرت تكاليف بنائه بـ(٢١) مليار دولار. لمزيدٍ من التفاصيل عن هذا المشروع، ينظر: طارق المجذوب، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، ط١، (بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر ، ١٩٩٨)، ص ص ٢٣٥-٢٣٨ .

(١) إسلام أون لاين. نت، " المياه تقّوي علاقات طهران والكويت"، منشور في ١٥ أيار / مايو ٢٠٠١ على الموقع:
www.islamonline.net/arabic/2001-05-16/article12.shtml.

(٢) قناة الجزيرة الفضائية، أرشيف الأخبار، " ضمن مشروع بكلفة ٢,٥ مليار دولار: الكويت توافق مبدئياً على شراء مياه من إيران"، منشور في ٢١ نيسان / ابريل ٢٠٠١ على الموقع الخاص للقناة:
www.aljazeera.net/news/archive/arshive/?archeld=7066.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، " اتفاق لنقل المياه الإيرانية عبر الأنابيب للكويت لتفادي الأراضي العراقية"، العدد ٩١٤٧ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ منشور على الموقع:
www.asharqalawsat.com/detalis.asp?section=6&issue=9147&article=207585.

(٤) وهو اتحاد دولي أو تجمع مؤلف من عدة شركات كبيرة ، يعهد إليها القيام بمشروعٍ معين. ويكون الاتفاق فيما بينها مؤقتاً. ينظر: الموسوعة الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد المهدي وحسن الهموندي، ط ١، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ١٦.

(٥) صحيفة بابل (العراقية) ، " الكويت تريد شراء مياه من إيران"، العدد ٣٥٣٥ في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

(٦) صحيفة الوطن (الكويتية)، " اللجان الفنية الكويتية الإيرانية بحثت اتفاقية التزود بالمياه"، منشور في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣ على الموقع:
www.alwatan.com.kw/default.aspx?page=2&topic=209870.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) صحيفة الوطن (الكويتية)، اقتصاد: " يعتبر الأول من نوعه في المنطقة: إيران تستعد لتوقيع اتفاق لتزويد الكويت بالمياه العذبة "، في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ منشور على الموقع:
www.alwatan.com./graphics/2003/112dec/12/dailyhtml/economy.html.

(٩) ينبع من جبال البختيارية. وهو واحد من أكبر الأنهار الجارية في إيران وقد كّون سهل الأحواز بسبب ترسباته الكثيرة. تقع منابعه في جبل زنك عند مدينة شوشتر وينقسم إلى فرعين صالحين للملاحة، وبالقرب من سابلة يتفرع النهر إلى ثلاثة فروع لتصب في الخليج العربي، وهي الشط القديم، وشط العمياء، ونهر بهمشير. للإطلاع، ينظر: محسن عبد الصاحب المظفر، " مشكلات الموارد المائية في إيران– دراسة جغرافية"، مجلة الجمعية العراقية (بغداد)، ع ٢٣، تموز ١٩٨٩، ص ٣٧.

(١٠) إسلام اون لاين.نت، " الكويت وإيران مختلفتان حول أسعار المياه" منشور في ٢٢ تموز / يوليو ٢٠٠٠ على الموقع:
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/-uon-2000/qpoliticle.

(١١) صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " هل تشرب الكويت من إيران ؟"، منشور في ١٤ تموز / يوليو ٢٠٠٠ على الموقع:
www.alraiaalaam.com/2000-07-14/frontpage.htm.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) فيلكا أو فيلجا تسمية يونانية قديمة تعني الجزيرة، وقيل أنها تسمية من فيلكس بمعنى السعيدة. تقع على بعد (٢٠) كم شمال شرق سواحل مدينة الكويت. تبلغ مساحتها الإجمالية (٤٣) كم٢.وقد كانت في الماضي محطة تجارية مهمة على طول الطريق البحري بين حضارات وادي الرافدين. لمزيد من التفاصيل عن هذه الجزيرة،ينظر:حمد محمود السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة،ج ٣،ط ٢،(الكويت،١٩٨١)،ص ١١٥٥.

(١٤) إسلام أون لاين. نت، " الكويت تستورد مياه الشرب من إيران"، منشور في ١٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٠ على الموقع:
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath/2000-jul-16/alhadath9.ash.;
صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " هل تشرب الكويت من إيران ؟"، المصدر السابق.

(١٥) إسلام أون لاين.نت، " الكويت وإيران مختلفتان حول أسعار المياه"، المصدر السابق.

(١٦) إسلام أون لاين. نت، " المياه تقوي علاقات طهران والكويت"، المصدر السابق.

(١٧)صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " هل تشرب الكويت من إيران ؟"، المصدر السابق.

(١٨) صحيفة الطليعة (الكويتية) ، " بخط أنابيب طوله ٤٥٠ كيلومتر وتكلفة ٥٦٤ مليون دينار – تكلفة المياه الإيرانية على المستهلك" أغلى من بيع السوق" ، العدد ١٥١٢ في ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، منشور على الموقع:
http;//local.taleea.com/archive/newsdetalis.php?id=2724&issueno=1512.

(١٩) قناة الجزيرة الفضائية، أرشيف الأخبار، " ضمن مشروع بكلفة ٢,٥ مليار دولار: الكويت توافق مبدئياً على شراء مياه من إيران"، المصدر السابق.

(٢٠) يتكّون هذا المشروع من سدة تقع على نهر الكرخة بطول (١٩٢) م وبارتفاع (٤,٥) م وله عشرة أبواب تتحكم بالمياه . وقد تم حفر قناتين في مقدمة هذا السد الأولى تقع على الجانب الأيمن ويبلغ سعتها (١٢,٤٣) م٣ / ثا، والثانية على الجانب الأيسر وتبلغ سعتها (٤٠) م٣ / ثا. لمزيد من التفاصيل عن هذا السد ، ينظر: كنعان منصور خليل، السدود التخزينية ووسائل حمايتها ودورها في تحقيق الأمن المائي الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٩٥.

(٢١) صحيفة الطليعة (الكويتية)، " بخط أنابيب طوله ٤٥٠ كيلومتر وتكلفة ٥٦٤ مليون دينار– تكلفة المياه الإيرانية على المستهلك" أغلى من بيع السوق" ، المصدر السابق.

(٢٢) قناة الجزيرة الفضائية، أرشيف الأخبار، " ضمن مشروع بكلفة ٢,٥ مليار دولار: الكويت توافق مبدئياً على شراء مياه من إيران"، المصدر السابق.

(٢٣) صحيفة الثورة (العراقية)، " مياه إيرانية في مجاري كويتية !! " العدد ١٠٣٢٨ في ٢٦ تموز / يوليو ٢٠٠١؛ قناة الجزيرة الفضائية، الاقتصاد والأعمال،" الجفاف يتهدد مشروع تزويد الكويت بمياه من إيران"، منشور في ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠١ على الموقع:
www.aljazeera.net/econmics/2001/6/6-20-8.htm.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) صحيفة صوت الشعب (الالكترونية)، " العلاقات الإيرانية– الخليجية "، الحلقة الثالثة، منشور في ١٦ شباط / فبراير ٢٠٠٥ على الموقع:
www.Sootelshab.blogspot.com/2005-02-01-sootelshab-archive.html-976k.

(٣٠) صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " النائب " العربي" الإيراني: نعارض مشروع المياه للكويت ليس رفضاً لتلبية حاجتها بل لمعاناتنا شحاً "، منشور في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ على الموقع:
www.alraialaam.com/30-11-2004/ie5/fronpage.htm.

(٣١) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، " الكويت وإيران توقعان بروتوكولاً لنقل ٩٠٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً "، منشور على الموقع:
www.kuna.net.kw/sory.asp?dsno=582477.

(٣٢) صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " النائب " العربي" الإيراني: نعارض مشروع المياه للكويت ليس رفضاً لتلبية حاجتها بل لمعاناتنا شحاً "، المصدر السابق.

(٣٣)صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، " اتفاق لنقل المياه الإيرانية عبر الأنابيب للكويت لتفادي الأراضي العراقية"، المصدر السابق.

(٣٤) صحيفة الوطن (الكويتية)، " اللجان الفنية الكويتية الإيرانية بحثت اتفاقية التزود بالمياه"، المصدر السابق.

(٣٥) إسلام أون لاين. نت، " المياه تقوي علاقات طهران والكويت"، المصدر السابق.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧)صحيفة الطليعة (الكويتية)، " الحبيني يستفسر عن مشروع جلب المياه من إيران"، العدد ١٤٨٦ في ٢١ تموز / يوليو ٢٠٠١ منشور على الموقع:
www.taleea.com/arhive/newsdetails.php?id=7475&issueno=1486.

(٣٨) للإطلاع على ما جاء في هذه الجلسة من مناقشات وأراء، ينظر الموقع الخاص بمجلس الأمة الكويتي المنشور على صفحات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
www.alommah.gov.kw/meeting/indexcontent.asp?filename=1082a3.x&line=80&size=232.

(٣٩) أعطت هذه المادة الحق لان: " يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعةً بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ". للاستزادة والاطلاع بصورةٍ أكثر حول ما جاء في هذه المادة، ينظر:محمود حلمي، دستور الكويت والدساتير العربية المعاصرة، ط١، (د.م، ١٩٨٨)، ص٥٤ . منشور على موقع مكتبة الحرمين على صفحات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
www.alharamain.com/text/kotob/acrobat/54/054.pdf.

(٤٠) موقع مجلس الأمة الكويتي المنشور على صفحات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
www.alommah.gov.kw/meeting/indexcontent.asp?filename=1082a3.x&line=80&size=232.

(٤١) صحيفة الرأي العام (الكويتية)، " النائب " العربي" الإيراني: نعارض مشروع المياه للكويت ليس رفضاً لتلبية حاجتها بل لمعاناتنا شحاً "، المصدر السابق.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) وكالة قدس برس (اللندنية) ، " أكاديميون إيرانيون يبدون قلقهم من صفقة لتصدير مياه الاحواز" للكويت"، منشور في ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ على الموقع:
www.gudspress.com/data/aspx/d23/8393.aspx.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) يرى هؤلاء الأكاديميون أن حاجة الكويت الفعلية من مياه الشرب مقارنةً بحجم سكانها الحالي يفترض أن لا يتجاوز (٥٥) مليون م٣ من المياه، في حين نصت إحدى بنود الاتفاقية المعقودة على تزويد الكويت بحوالي (٢٠٠) مليون م٣ من المياه، وهذا بالطبع يزيد أضعافاً مضاعفة على احتياجاتها الاعتيادية مما سيترك بلا شك أثاراً سلبية على الاقتصاد الإيراني الذي سيشهد منافسة قوية من جانب الكويت، ينظر بخصوص ذلك في: المصدر نفسه.

(٤٨) صحيفة القبس (الكويتية)، " وقف مشروع جلب المياه من إيران"، العدد ١١٨٨٩ منشور في ٩ تموز / يوليو ٢٠٠٦ على الموقع:

www.alqabas.com.kw/final/newspaperwebsite/newspaperpublic/articlepage.aspx?articleid=184214.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) البينة: الموسوعة السنية في الشيعة الاثني عشرية: " إيران تلغي اتفاق بيع المياه إلى الكويت"، منشور في ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ على الموقع:
www.albainah.net/index.asp?fucion&id=itm8id.

(٥١) المصدر نفسه .